

التحديات الراهنة وآفاق المستقبل

أمام تصاعد موجة العنف الداخلي والإرهاب الأعمى، تسييس النعرات الأقلوية، تغذية نزعة الانفصال والصراعات الطائفية، الاقتتال الداخلي والاستغلال، الاستعمار والهيمنة الخارجية، تبدي مختلف الدوائر المهمة بمستقبل العالم العربي "تخوفات" رهيبة من نقل العرب من عصر "التجزئة" إلى عصر "تجزئة التجزئة". وما يحدث اليوم في العراق ولبنان وفلسطين واليمن، السودان والصومال والجزائر وغيرها من البلدان العربية، إلا تعبيراً عن الشرخ العربي وتدويل تناقضاتنا التي باتت تخلقنا وتذرف دموعنا من شدة ما وصلنا إليه من تردي ومآسي تصنعها جماعات الموت التي أبّت إلا أن تكون أداة تدمير وتخريب لرهن مستقبلنا ودفعنا إلى مهب الريح، لتعصف بنا الامبريالية ورببيتها الصهيونية.

وفي هذا الإطار، أجد نفسي مضطراً لطرح فكرتين تبدوان ساذجتين، إلا أنهما في الواقع، تنطويان على حقائق تاريخية وسياسية واجتماعية واقتصادية ومعرفية، ترتبط الأولى بمفهوم الامبريالية الذي عاد مجدداً ليواجهنا بطريقة قاسية. إن الصمت المطبق حول الامبريالية في خطابنا اليوم وتعويضه بمفهوم العولمة، هو انعكاس للقوة والنشاط فوق العاديين اللذين تظهر الامبريالية بهما في الوقت الحاضر، ومهارتها في إدارة التحديات الكامنة أمام هيمنتها بحيث جعلتنا لامبالين إزاء وجودها الكلي، وانتشارها في سائر تراتبات العالم وذلك بفرض قانونها على العالم بوصفه مصلحة كونية.

أ.د. اسماعيل قيرة

العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين

أما الثانية فتربط بقدرة الدوائر المتحكمة على صرف الأنظار عن المشكلات الحقيقية التي تعيشها الأمم والشعوب والانشغال بقضايا عامة، تخلقها دوائر القرار العالمي والمخابرات الأمريكية. فمرة يشغلوننا بمسألة المخدرات ومرة أخرى بمرض السيدا وأنفلونزا الطيور، ومرة ثالثة بالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، ورابعة بالعولمة التي اقترن اسمها بهيمنة الامبريالية الأمريكية وعولمة قيمها المجسدة "للتسامح والعدالة والديمقراطية". إنه حلم الغزاة الذين ينكرون بالأطفال والشيوخ والنساء في أفغانستان والعراق، ويطلعون إلى جعل العالم حظيرة كبيرة يتحكمون في قطعانها. وما الارتباك الذي، أصاب الأنظمة العربية القمعية والمتخلفة من جراء تهديدها بالإصلاح، سوى سوء فهم يتطلب فقط تقديم التنازلات وإعلان الولاء لدخول حظيرة بوش في أمان واطمئنان. البعض فهم الرسالة، وسبق نحوها، والبعض الآخر ينتظر صك الغفران. يالها من مسرحية تراجيدية، ستنتهي لا محالة برقصة جنائزية لعالم عربي ميت.

إن تطبيق نظرية المؤامرة بدقة، من خلال تحويل العرب إلى ساحة للحرب والاستعمار، والجماعات المتصارعة، وبتفريغهم التدريجي من إمكانياتهم وثرواتهم، وبتدجين دعاة التحرر والمقاومة والوحدة، وبقائهم خارج الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وبإصرارهم على استمرار الفساد ومؤسسات المصلحة والتضليل والتجهيل والتحكم وإدامة الوضع الراهن، فإن العرب سوف يظلون خارج التاريخ تتقاذفهم الأمواج وتعبث بهم الأقدار. ومن ثم فإن وصف أي من البلدان العربية بالتخلف والتبعية لا يكفي لتفسير أوضاعها، وتحليل واقعها ببعديه الزماني والمكاني، التاريخي والعالمي، فما انطواء أبنيتها الاجتماعية على ميكانزمات القهر والاستغلال، وسيادة القبلية والعشائرية، إلا تجسيد لواقع استمر ولم يتغير، وفي نفس الوقت تكريس لتعبيرات تصف العرب بالرجل المريض والإرهابيين أحياناً، وبالعالة على التقدم وإعاقة التحضر والتطور أحياناً أخرى.

وبالنظر إلى اشتداد التناقضات التي يخبرها البناء الاجتماعي (البطالة، التهميش، "الحقرة"، "الحرقة"، السرقة والاعتداء، هدر المال العام، الإرهاب، انتشار جرثومة الفساد، الانهيار الفيزيقي والمادي، غلاء المعيشة ومشكلة الإسكان، التلوث... الخ)، وتوالي الانهيارات والانفجارات الاجتماعية، فإن الأفق المنظور يوحي بتحويلات عميقة تعيد ترتيب الأوضاع في ظل مسارات بديلة تتراوح بين النمط الأفغاني والنمط الهجين (التعايش، التجاور، التغلب، التناقض). وغير خاف أن هذين النمطين يستندان إلى آليات الترهيب وسياسات الاستبعاد، التي يمكن تلمسها في عمل الكثير من "الجماعات" التي تنتشر في كل ترابيات تضاريس الواقع الاجتماعي للانقضاض في الوقت المناسب. مفردات هذه اللحظة آخذة في التبلور والتشكل بدء من تغير الشكل الخارجي، مروراً بمراقبة أساليب وطرق العيش، وانتهاء بتهيئة الجو وجمع القطيع للعودة به عند غروب الشمس. وبالها من عودة قد تكون طويلة ودموية، يتغير فيها كل شيء، ويصبح الخوف الظل الذي لا يفارقنا وعصانا التي نتكى عليها حتى لا نسقط.

ومما يزيد في تناقضات البناء الاجتماعي العربي هو أن التغيرات الحاسمة فيه لم تتم بشكل تلقائي ، وإنما كانت تتم إما كرد فعل لمؤثرات خارجية. أو كرد فعل للقرارات السياسية الداخلية التي يصدرها الحكام تحت ضغوط معينة . ولقد ترتب على هذه الخاصية أن اتخذ التطور شكل الإضافات المصطنعة لنظم متباينة أدت إلى تداخل عناصر مع عناصر أخرى وتجاور عناصر مع عناصر أخرى ، وتفوق عناصر على عناصر أخرى وتناقض عناصر مع عناصر أخرى (2) .إنه بناء يتضمن فئات تاريخ الإنسانية وأنظمتها المتعاقبة وكوابحها المعيقة للانطلاق في مجال المعرفة والبناء والعقلنة.

وغير خاف أن هذه التعددية المنطوية على أشكال متعددة للإنتاج والقيم و الإيديولوجيات والطبقات و الشرائح الاجتماعية ، قد أفرزت بدورها أشكالاً أخرى من التناقض داخل البناء الاجتماعي ، الأمر الذي أدى إلى خلق أنساق قيمية متناقضة، وجماعات "ترتدي" أزياء متباينة، بتباين التعاقب التاريخي، وتحمل معاول الهدم ووقف التطور، لأنه لا يجسد تصوراتها الشوفينية المتمحورة حول إعادة إنتاج المرحلة التاريخية التي تمثلها. إن إشكاليات العنف والطفوس والأفئدة الدينية التي تزيد من التشردم والتفكك، هي في اطراد مستمر وعاصف.

ومن الطبيعي أن تنعكس ظروف البناء الاجتماعي غير المستقر على البناء السياسي فنجد أنه يتسم بعدم الاستمرارية والتناقض. ومن هنا بات واضحاً أن هذه التناقضات قد هيأت التربة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللازمة لإفراز وضع مترد على مختلف الأصعدة . ومع أن هذا الترددي يقدم صورة قائمة للواقع العربي ، إلا أن هذه الصورة تزداد قتامة حينما نتأمل طبيعة الحلول التي تطرح الآن ، وهي حلول يملئها الحقن الإجباري للبرالية الجديدة القائلة بالخصوصية وتدمير القطاع العام والتبشير بأبدية الرأسمالية الأمريكية — الأوروبية ، وانغلاق جميع السبل المناهضة لها، وقد عبر فوكوياما عن هذا المنحنى الجديد للأحادية القطبية بإيديولوجية جديدة لخصها في مقولة : « نهاية التاريخ » حيث يتحول هذا التاريخ نفسه إلى حامل للجنسية الأمريكية، ويسود منطق الهيمنة ، منطق العدل والأمن ، وفقدت مقولة الفاشية الأمريكية كل صفاتها المتوحشة ، لتصبح مصائبها وحروبها ومخططاتها الانقلابية وحالات التصفية المتعددة ، وسائل مشروعة لتحضير وتحرير العالم.

إن الإمبريالية الأمريكية في الوقت الذي تصنع فيه قاعدتها الاقتصادية الضخمة ، تصنع مقابلاً ومعها، الرموز و القنات الثقافية التي تبارك كل خطوة من خطواتها ، وتشرع سياساتها وتعلن عن مشروعاتها وهي تنتشر في العالم معتلية سدة الكون ، وكأنها الحاملة الوحيدة لإيديولوجية الدولة العالمية المنسجمة و مجسدتا الحضريّة. فما أغبى العرب المنبهرين المصفيين و المهللين بهذه القوة وهي تفتتهم وتقرنهم بالتخلف و الإرهاب ، وفي نفس الوقت تهدد كياناتهم باستعمارها للعراق وإشعاله ناراً وملائه خراباً وضحايا من كافة الأعمار .

ورغم قناعتنا الراسخة باستمرار التناقض ومقاومة الموت الأمريكي وانهيار مقولة «نهاية التاريخ»، كما انهارت بالأمس القريب مقولتنا «جرمنة العالم» و«نهاية الإيديولوجية»؛ فإن ما يؤرقنا ويزيد من مخاوفنا هو تعميق واقع احتواء البلدان العربية في النظام العالمي الجديد، وما يترتب عنه من مزيد من التشويه لاقتصادياتها، وخلق الأزمات الدائمة التي يتحكم فيها الأقوياء المنتصرون الذين أطاحوا بالمعسكر الاشتراكي والدول التقدمية في التشكيلات الاقتصادية- الاجتماعية الطرفية. وكلنا يعلم ما حدث لهذه الدول التي تدفع الآن ثمن مناهضتها بالأمس القريب للامبريالية، ودفاعها عن الشعوب المظلومة. وليس ما يجري اليوم في لبنان وفلسطين، والعراق، والسودان، إلا أمثلة قليلة عن هذا المنحنى الاستعماري الجديد الذي يحاول إيهامنا بفشل تجاربنا التنموية التي تقوم على التحرر السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة، ومناهضة التوسع الكوني للرأسمالية، ويقوم في نفس الوقت بإقناعنا بأنها كانت أوهاما وممارسات خاطئة يمكن تصحيحها بتطبيق وصفات الرأسمالية المنتصرة التي تجسد في الحاضر أفضل العوامل الممكنة، وتشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي.

وتتكون الوصفة التي قدمها لنا المنتصرون عن طريق ضغوطات البنك العالمي والعولمة من «وجبة متكاملة معلبة» تحوي بداخلها الإصلاح الهيكلي، اندماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي، تحرير التجارة، العولمة (3). ولئن كانت هذه الوصفة قد قدمت بطريقة إعلامية مكثفة؛ إلا أن جرعاتها الأولية قد أدت إلى نتائج مروعة. وفي ظل هذه الظروف ازداد تكالب القوى الاستعمارية على تقزيم العرب وتشغيل آلية الفتن والتفتيت ومحاصرة الثورة الفلسطينية؛ تطبيقاً لأطروحة فوكوياما (FUKUYAMA) حول الميغالوثيميا (MEGALOTHYMYA) التي بدأت في تجسيدها باحتلال العراق وأفغانستان وجعل البلدان النامية، وفي مقدمتها البلدان العربية، المجال الحيوي الذي تحقق فيها طموحاتها وتفوقها. وهذا ما طرحه هينتنغتون (HUNTINGTON) في أطروحته المتعلقة بقمع أية قوة اقتصادية وعسكرية قد تهدد الغرب (4). بوادر هذا القمع بدأت في عالمنا العربي، ومخططات تفتيته أصبحت وشيكة، وأعداؤه يستعدون للقيام برقصة جنائزية لعالم عربي ميت. ألا يحق لنا بعد ذلك نحن العرب الذين نتعرض لأشرس هجمة أمبريالية في التاريخ المعاصر، أن ننثور على ذواتنا التي مازالت تسبب لنا المآسي: خبث، دسائس، مؤمرات، تطرف، طائفية، شللية، تعصب، رشوة، محسوبية، فساد، تخلف، قمع، اغتياالات... الخ.

أليس من حقنا أن نطور قدراتنا التكنولوجية والمعرفية للدفاع عن وجودنا، أليس من حقنا أن نحدد عدونا الداخلي دون خوف لنواجه عدونا الخارجي، أليس من حقنا أن نتطور نحو الأفضل، ونتخطى الكوابح التي أدخلتنا في صراعات طائفية ودينية ومذهبية ومصالحية آنية، وما زالت تصنع أحزاننا و مآسينا اليومية التي أصبحت "فرجة" للعالم.

ومن هذا المنطلق تحاول الدراسة الراهنة رصد تحديات نهاية القرن العشرين ، وماذا فعل العرب إزاءها ؛ ليتسنى لنا تحديد الرهانات والتحديات الجديدة وما يريده العرب وهم في بداية هذا القرن الحادي والعشرين الذي يحاول مهندسوه تركنا «خارجا».

أولاً — ماذا فعل العرب إزاء تحديات القرن العشرين

على الرغم من ندرة الدراسات المقارنة التي تتناول تحولات وتحديات نهاية القر، حولعشرين ، إلا إن الشواهد المتاحة لدينا تؤكد أن التغيرات الحاسمة التي شهدتها عالمنا المعاصر ابتداء من ظهور الأحادية القطبية والتحول في بنية النظام العالمي وآلياته، وسيطرة أفكار وثقافة وتنظيم الغرب لكل مظاهر الحياة ؛ قد أربكت الأنظمة العربية الحاكمة الغارقة في تناقضات صارخة تهدد بخلق حالة انكسار مطلق في معادلات التاريخ العربي ، وتفتح الباب لتدويل تناقضاتنا ، وتهيئ المناخ لخلخلة تماسك وطننا العربي . وبهذا الخصوص ثار جدل طويل في الكتابات المعاصرة المهتمة بالمجتمعات العربية، حول تخلفها والمشاكل التي تواجهها.

في إطار هذا الجدل صيغ مفهوم « التحديات » لإدراك الأخطار المحدقة بالأمة العربية والمهام التي يتعين أداؤها ، وتوصيف سلبيات الواقع المعاش والمخاطر الكامنة في استمرار الوضع العربي الراهن الذي يتسم بالتردي الواضح في صعيده الاقتصادي والسياسي والأمني والثقافي ، وباحتمالات متعاضمة لإستمرار هذا التردي في المستقبل ، إذا ظلت معطيات الوضع كما هي⁽⁵⁾ ، خاصة فيما يتعلق بانتشار الفقر والاستغلال والتهميش : تدني إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية ؛ تفاقم العجز الغذائي وتبديد الثروات وهدرها؛ تعميق الارتباط بالسوق الرأسمالي العالمي والتبعية في مختلف مجالات الحياة . وليس من قبيل المصادفة أن تتزايد بؤر التوتر الساخن في وطننا العربي، سواء بين الأقطار العربية نفسها أو مع الأقطار المجاورة،⁽⁶⁾ ناهيك عن الصراعات الداخلية وتنامي نفوذ حركات الإسلام السياسي، وتزايد مخاطر التفتت العرقي والديني وتنامي الحركات اليمينية والمتطرفة والأصولية، إلى جانب تزايد الاختراق الدولي والإقليمي و التصدع الحاد في بنية النظام العربي القائم.⁽⁷⁾

وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن خطورة الأمر تكمن في الاندماج غير المتكافئ للاقتصادات العربية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وضعف أدائها حيث تعمل فيها نسبة متدنية من السكان العاملين في النشاطات التنافسية ، حيث تتراوح بين 10 و 15% وأحيانا تصل إلى 5% .ولا حاجة بنا لكي نؤكد أن الاقتصادات العربية هي اقتصادات متنافسة وليست متكاملة. ولهذا لم يعد مستغربا حينما نعلم أن حجم التجارة العربية البينية لا يزيد على 10% من إجمالي تجارتها الخارجية ، في حين أن 90% من التجارة الخارجية، للبلدان العربية تتم مع الكتل الاقتصادية العالمية ،وبالذات مع الكتلة الرأسمالية الصناعية.

ومن هنا نجد أن قيمة صادرات البلدان العربية جميعا، إذا استثنينا النفط لا تزيد على قيمة صادرات فنلندا التي يبلغ عدد سكانها 5 ملايين نسمة⁽⁸⁾. وكان من الطبيعي، والحال هذه أن يتزايد العجز الغذائي العربي. فمعدل النمو السكاني في الوطن العربي هو واحد من أعلى المعدلات في العالم حيث يبلغ 3%. وغير خاف أن هذا النمو يستتبع زيادة في الاستهلاك الغذائي بمعدل 5% سنويا، على حين أن الإنتاج الغذائي العربي لا يزداد في واقع الأمر إلا بمعدل 2% سنويا، الأمر الذي يتطلب تخصيص قدر كبير جدا من الموارد الاقتصادية لاستيراد الغذاء.

وطبقا لدراسة حديثة تبين أن البلدان العربية استوردت منتجات غذائية تقدر بحوالي 36مليار دولار، وهو ما يعادل تقريبا 65% من الصادرات النفطية العربية⁽⁹⁾. وتقدر دراسة أخرى ما ينفقه الوطن العربي على المستورد من غذائه ما تزيد قيمته عن 200 مليار دولار⁽¹⁰⁾ و هذه القيمة في تزايد مستمر .

إن وقوع البلدان العربية في فخ المديونية ، ووصول أنماط التنمية فيها إلى أفقها المسدود، يتطلب منها تطوير إستراتيجية عربية مشتركة تمكنها من مواجهة الاستعمار والخطر الإسرائيلي ، وزحف العولمة بآلياتها المختلفة ، لأننا - كما يعتقد فريدمان (Friedman) - أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، فالعولمة هي الأمركة والولايات المتحدة قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة ، وأولئك الذين يخشوننا على حق ، وأن صندوق النقد الدولي قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة. في الماضي كان الكبير يأكل الصغير، أما الآن فالسريع يأكل البطيء. ولا غرو أن ترتبط المراكز السريعة بالثالث المتكون من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والكتل الأوروبي. فالأول ينطلق من فكرة بروز سوق عالمي وحيد مشروط بتعميم التبادل الحر والديمقراطية الليبرالية كشكل نهائي للسلطة على البشرية. أما الثاني فيستند إلى نموذج تدويل المؤسسات اليابانية في ظل نموذج «الشبكات» ومفهوم «سلسلة النشاط» الذي يجمع في نفس الوقت : الإنتاج؛ الأعمال الهندسية ؛ التسويق؛ التجارة، البحث والتطوير... الخ.هذا، وتركز النظرة الأوروبية على بناء سوق وحيد لأوروبا وتبني إستراتيجية جديدة تقوم على إعادة الانتشار انطلاقا من سوق إقليمي موحد يحاول الإدماج التدريجي لأطراف جنوب البحر الأبيض المتوسط وأطراف أوروبا الشرقية.

وتعتمد هذه المراكز بزعامة الولايات المتحدة على ثلاث مؤسسات رئيسية، هي منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فالأولى تعمل على : تحرير التجارة من القيود، تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية؛ عدم التمييز بين البلدان المختلفة في المعاملات التجارية . أما المؤسسات الباقيتان اللتان تسيطر عليهما أيضا مجموعة الدول السبع الكبرى التي تمتلك معا نحو 60% من رأس مال البنك والصندوق ، فخاضعتان لإرادة هؤلاء الأقوياء الذين يعثون بمقدرات الشعوب والأمم الضعيفة. وفي هذا السياق تحول صندوق النقد الدولي من حارس للنظام النقدي الدولي إلى شرطي مالي على البلدان النامية، يفرض سياسات التصحيح الاقتصادي على البلدان غير القادرة على تسديد ديونها. ونفس الشيء ينطبق على البنك الدولي الذي أخذ نشاطه يبتعد عن تمويل المشروعات ليتطور نحو تحفيز الإصلاحات القطاعية ، وتشجيع ميكانزمات السوق.

في ظل هذا التكالب الإمبريالي المعولم⁽¹¹⁾ ، يبدو جليا أن هناك معالم جديدة ترسم في الأفق، وتتمثل في نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي إلى الأطراف، وتنامي قدرة الدول الرأسمالية المتقدمة على فرض قراراتها بغض النظر عن مصالح التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الطرفية ، فضلا عن اتخاذ التبعية خصوصية بنوية جديدة . ومع ذلك؛ فإن بعض المهتمين بالأبنية الاجتماعية المتخلفة يعتقدون أنه رغم تبلور أشكال جديدة للتبعية ، إلا أن الرأسمالية و التخلف يبقيان متلازمين في حالة البلدان النامية، وكذلك بالنسبة للتبعية والرأسمالية والتبعية والتخلف، والتطور، إذن، يفك التبعية بقضائه على الرأسمالية، والقضاء على الرأسمالية يضمن الاستقلال وتحقيق التطور⁽¹²⁾ . وهكذا يظل الهم النظري والسياسي في مجال توصيف الواقع واقتراح الحلول المناسبة هما أساسيا وحاكما لفهم طبيعة التحولات التي تعترى البنى الاجتماعية العربية. ولذا فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه الباحثين العرب وهم في بداية القرن الحادي والعشرين ،هو إثراء وتطوير الأطر التصورية لكي تناسب وقائع تاريخية واجتماعية واقتصادية جديدة ، وتاليا ، معالجة خصوصيات وطنية وتاريخية معينة .

ورغم استمرارية النظرية الماركسية والبنائية الوظيفية في السيطرة على النظرية الاجتماعية، إلا أنه يلاحظ ظهور الكثير من التيارات النقدية والبدائل السوسيولوجية التي بدأت تعيد النظر في القضايا الكلاسيكية ، مما يسمح لباحثي البلدان العربية بوضع بناء نظري جديد يتماشى وواقع هذه البلدان المتغير باستمرار في ظل العولمة التي تجعلنا نادرا ما نعرف كيف تطور بلداننا ،وتبعدها في غالب الأحيان عن الاقتراب المستمر من الحقيقة المحلية، في ضوء مختلف الضغوط التي تفرض علينا من خارج نطاقنا . كيف نستطيع أن نكون واثقين بأن أرجلنا قد لمست الأرض لمسا قويا لكي نتمكن فعلا من إجراء بحوث ملتزمة بقضايا الجماهير العربية المطحونة ، وتنفيذ السياسات التي نقترح .ماذا ينبغي علينا أن نفعل نحن العرب في الوقت المتبقي قبل انقضاء العشرية الأولى من هذا القرن الحادي

والعشرين حتى لا نجدنا بقية العالم خارجا أو رابضين في أدنى سلم الترتيب الكوني.

وهكذا ، وضمن هذا ، المنظور ، فإن الفهم الصحيح لدينامكية حركة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة ، لابد أن يستند إلى طبيعة العلاقات الجدلية المتبادلة بين أنماط الإنتاج المتعايشة ، وطبيعة البنية الطبقية ، آخذين في الاعتبار، تأثيرات وضغوط النسق الرأسمالي العالمي في ظل اعتلاء الولايات المتحدة للعالم، ومحاولات فوكوياما المتحيزة لأمركة النظرية الماركسية وتسييس التاريخ ورؤيته ضمن منظورات الحالة الراهنة فقط. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن دراسة العلاقات الجدلية بين مختلف عناصر الكل الاجتماعي تمثل المدخل الملائم للنفاذ إلى قلب الواقع وفهم هذا الكل. والمؤيدون لهذا التصور يطرحون تساؤلا يتعلق بالكيفية التي يتم من خلالها إنهاء واقع الاختراق الرأسمالي والتبعية والتخلف، ويحببون في عبارة تبدو للبعض « تقليدية - مستهلكة»، أثبت التاريخ عدم صحتها. بيد أنني أعتقد أنها تجسيد لطموحات الفئات المطحونة وأداة لكسر الهيمنة الإمبريالية الجديدة بزعامة الولايات المتحدة . ولهذا فإن إنهاء الواقع العربي المتردي لا يكمن في صياغة سياسات واختيار بدائل تنموية مختلفة، ولا في التتظير الأكاديمي والبحث عن الأطر التصورية الملائمة؛ وإنما في نقل التوتر من المواجهات العربية البينية إلى مواجهة الخطر الإسرائيلي والاختراق الرأسمالي⁽¹³⁾. إذا كان هذا اعتقادي، فإن الأدبيات المتوفرة حول هذا الموضوع تطرح خمسة سيناريوهات:

- السيناريو الأول ويدعو أنصاره إلى ضرورة فصل ما هو اقتصادي عن ما هو سياسي لتجنب المؤثرات التي لا تستند إلى قواعد علمية، ومواجهة المنظومة المتناسقة من التكتلات الاقتصادية العالمية مثل: المجموعة الاقتصادية الأوروبية؛ مجموعة النافتا؛ جماعة دول جنوب شرق آسيا... الخ.
 - السيناريو الثاني ويرتكز دعاته على دفع عجلة التنمية المحلية وتطوير الاقتصاد الوطني كخطوة أساسية لتحقيق التكامل العربي .
 - السيناريو الثالث ويقوم على ربط العلاقة بين الاستثمارات وإمكانية إقامة التكتلات الإقليمية تمهيدا لإنشاء السوق العربية المشتركة.
 - السيناريو الرابع ويؤكد على الالتزام بالهدف القومي الوحدوي والاعتماد على القدرات العربية من بشرية ومادية.
 - السيناريو الخامس ويقوم على فرضية إقامة نوع من الإطار العقلاني تتفاعل فيه السلطة الحكومية وهيئات المجتمع المدني السياسية و الاجتماعية والنقابية وأرباب العمل في اتخاذ القرار السياسي الاقتصادي التنموي التكاملي⁽¹⁴⁾.
- وإذا كانت هذه السيناريوهات التي طرحت في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، لم تستطع توصيف المأزق العربي وتتناقضات المكونات الأساسية للبناء الاجتماعي ؛ فإنه يتوجب علينا تجاوز عمليات الاختزال هذه للتغلغل في عمق هذا البناء وتحليل مكوناته الأساسية وما ينطوي عليه من قهر واستغلال ، دون إهمال

الانتهاكات التي يتعرض إليها المواطن العربي وقتل دافعية العمل وخنق آليات الإبداع و الابتكار، وجره إلى حظيرة الليبرالية للاستحواذ على ما بقي له من ثروات وتجاهل مشكلاته الحقيقية مثل تدني المستويات المعيشية واتساع دائرة الفقراء والمحرومين والمهمشين، ومما يزيد في تدني الأوضاع الراهنة والمستقبلية لهذه الفئات التي تشغل قاع السلم الاجتماعي ، وتعيش على هوامش الاقتصاد المنظم وتتعرض لشتى صور المحاصرة والاستغلال ، هو سقوط قناع حملة المشروع التحديثي العربي ووصول أنماط التنمية العربية إلى أفقها المسدود و عجزها عن حل المشكلات المرافقة لها ، وفشل تجسيد الوعود وبخاصة المتعلقة منها بمكافحة الفقر واستيعاب الفئات الدنيا في العمالة المؤجرة . ولعل أولى الحقائق الرقمية التي يجب تأكيدها هنا، هي أن 60 مليون عربي يعانون الأمية و73 مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر مع وجود 10 ملايين عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي، إلى جانب حرمان نصف سكان المناطق الريفية العربية من المياه النقية وعدم حصول ثلثي سكان هذه المناطق على الخدمات الصحية الأساسية.

وفي هذا السياق ، تشدد الدراسة الموسعة التي أصدرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن السكان والموارد الغذائية والبيئية في الوطن العربي ، على أن العرب يعانون مشكلات جوهرية أهمها البطالة والكساد واتساع مساحة الفقر والأمية الثقافية والتخلف التقني وفقدان الأمن الغذائي والمائي. ولقد استغرقت هذه الدراسة في بحثها عن سوء التغذية في الوطن العربي من أن العرب يستوردون 17% من حجم التجارة العالمية للحبوب، في حين أنهم يشكلون فقط 4.6% من مجموع سكان العالم (15) . وتبدو الأدلة شديدة التأكيد لفكرة تنامي عدد الفقراء والمحرومين في البلدان العربية التي تواجه تحديات ضخمة، حالت دون تحقيق آمال شعوبها في حياة أفضل (16) .

ومن اللافت للنظر أن الدراسات المعنية بالفئات الدنيا في البلدان العربية تطرح مسألتين مهمتين: تتعلق الأولى بما يفرخه واقعنا العربي من أعداد تتردى أوضاعها يوميا بفعل فشل المشروع التنموي والتركيز على جوانب النظام والانتظام والتناغم بين عناصر الواقع؛ الأمر الذي يزيد من قهر الإنسان العربي الذي يتطلع إلى إعادة توزيع وخلق النظام الذي يلائم الواقع العربي الجديد. أما المسألة الثانية فتدور حول طمس البحث العلمي للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدنية التي تتعرض لها الكتلة الهائلة المهمشة من سكان المجتمعات العربية (17) .

ومع الاعتراف بحقيقة أن هناك تباينات واضحة في توزيع الفقر عبر الرقعة العربية، إلا أن معدلاته تتزايد على رغم الإمكانات المتاحة. ومن الشواهد اللافتة للنظر أن معدلات التمايز الاجتماعي لا تزال تسجل ارتفاعا مخيفا، في الوقت نفسه الذي تعمل فيه القوى المهيمنة على تدعيم الوضع القائم وتوسيع رقعة الفقر والحرمان بمختلف صورته وأشكاله؛ الأمر الذي يجعل طروحات النخبة العربية تنصب في خانة: "مجافاة واقع الأمر". وما من شك في أن صور الحرمان تزداد

تفاقما في مجتمعاتنا العربية التي يتم فيها التهميش والاستغلال والظلم؛ الشيء الذي يؤدي إلى إعاقة عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإلى ظهور صور عديدة من الأمراض الاجتماعية⁽¹⁸⁾.

لهذا يبدو من الضروري التأكيد على أن الفئات المهمشة ليست كينونات خاصة قائمة بحد ذاتها، وإنما هي وحدات اجتماعية وعلاقات سياسية يحدد طبيعتها واتجاهاتها العامة التغيير الاجتماعي في المجتمع، ومن ثم فهي ليست أمرا معزولا عن مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان العربية، بل هي من أبرز الأعراض التي تدل على تناقضات أبنيتها الاجتماعية وعجزها عن تحقيق تطلعات الفئات المهمشة التي تشغل حيزا اجتماعيا كبيرا في البنية الاجتماعية العربية المعاصرة.

وبهذا الصدد، يجب الاعتراف بأن هناك صعوبات نظرية ومعضلات تطبيقية تتعلق بفهم الوضع العربي الراهن، وبهذا الصدد ثارت في السنوات الأخيرة مناقشات كثيرة حول إيجاد المدخل المناسب لتشخيص وتحقيق الذات العربية المنسجمة الجماعية القادرة على مواجهة التكتلات، وتجاوز الوهن الذي أصابها في نهاية القرن العشرين. ولقد تجسد هذا النقاش في أربعة اتجاهات أساسية: يدور الأول حول الإحياء الثقافي، ويركز الثاني على النشوء الطبقي، في حين يركز الثالث على الخصوصية التاريخية، ويعالج الاتجاه الرابع العولمة وتأثيراتها المختلفة.

ينطلق أنصار الاتجاه الأول من قضية أساسية هي أن البلدان الجديدة مثل الجزائر وتونس والمغرب تفهم على نحو أفضل إذا درست بمقاييس الإحياء الثقافي والنزعة القومية والإحياء الثقافي كعامل يتجاوز الانقسامات الطبقية، يشير إلى تصور العالم بمقياس الماهية لا بمقياس الوجود، كما يستبعد أي فهم للبنية الاجتماعية العربية بمقياس طبقي، لأن الإسلام يؤكد قيم المشاركة والأخوة والجماعة. وهذا يعني أن للمجتمع العربي ماهية ثابتة ولا يمكن النفاذ إليها كامنة في الكتلة المتراصة للحضارة الإسلامية. فالطابع الإسلامي للجزائر يعطيها إذن خصوصية لا يمكن ردها إلى مجتمعات غير إسلامية. ولتطبيق هذا التصور استند أنصار هذا الاتجاه إلى عدد من المبادئ مثل الأمة هي مصدر السلطان، العدل، الإنصاف الحل والعقد، الشورى. ويشكل القرآن والحديث والتطبيقات زمن الراشدين إضافة إلى آثار الضرورة منابع للفكر العربي - الإسلامي. أما أنصار الاتجاه الثاني فينظرون إلى الاستعمار بصفته نمط إنتاج أدى إلى تشويه التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية الأصلية، وقاد إلى قيام شكل محدد من التنظيم لا يمكن استيعابه بواسطة أدوات التحليل التقليدية؛ الأمر الذي دفعهم إلى إثراء وتطويع منهج المادية التاريخية لكي يناسب الواقع الاجتماعي العربي الجديد.

وضمن هذا المنظور تندرج محاولات عديدة، مثل الرؤية الماكرو- بنيوية التي تنطلق أساسا من تخلف المجتمع العربي وتأجج حركت الاحتجاج والمعارضة التي تتجلى في عدد من الصور والآثار أهمها التعصب العرقي، التخريب،

العنف. وعلى هذا الأساس ، يبدو جليا أن الفهم الحقيقي لمشكلات البلدان العربية يجب أن يتم في ضوء تحليل التفاعل التاريخي والمعاصر بين البلدان العربية وبقية العالم، كما أن تحليل ما يعج به واقعنا من تحديات يجب أن يتم أيضا في ظل أنساق التبعية القائمة دون إهمال ما لميكانيزمات القهر والاستغلال التي تنطوي عليها الأبنية الاجتماعية القائمة من دور في إيجاد الصورة الحالية للمجتمعات العربية التي ينظر إليها أنصار الخصوصية التاريخية في ضوء رؤية واقعية — تاريخية تأخذ في اعتبارها كل المكونات البنائية لهذه المجتمعات مثل اللغة والثقافة والتاريخ. بيد أن التحولات الجارفة التي تعترى عالمنا المعاصر، دفعت العديد من الباحثين العرب إلى تناول التحديات التي تواجه العالم العربي في ضوء الأحادية القطبية وتسارع عمليات العولمة.

وإزاء هذا التصاعد في الفكر العربي تجاه فهم وتحليل أوضاعنا المتردية، والدعوة إلى التضامن العربي، باعتباره الوسيلة المثلى لمواجهة التكتلات العالمية وعودة العرب إلى مسرح الأحداث ، نلاحظ اندحارا في الإرادة السياسية لجمع العرب والسير بهم سويا نحو غد أفضل؛ ومزيذا من الفقرة والتشتت والركود وفقدان القدرة الداخلية على تحقيق تنمية حقيقية.

ولعلي أستطيع في ضوء ما سبق أن أطرح التساؤلات التالية: بعد فشل السياسيين وبروز الفئات المستفيدة من الاحتواء في النظام الرأسمالي العالمي الذي يقوم على الهيمنة والخطرة، ماذا ستفعل الدوائر العربية المسؤولة عن فشلها، و ماذا ستفعل الدوائر العربية المسؤولة عن فشلنا، وماذا سيفعل المنظرون العرب أمام المأزق الذي ينبئ بمزيد من خلخلة تماسك المجتمع العربي، هل سيستمرون غير خجولين في اتجاهاتهم القديمة، أم هل سنرى ميلاد نظرية تقوم على تحرير البناء الاجتماعي وكشف ما ينطوي عليه من قهر واستغلال، وتؤسس لمجتمع جديد يقوم على حق المواطنة والمساواة والمبادرة وحرية التفكير. ماذا بقي لنا أن نفعل إذن في الوقت المتبقي قبل أن نجد أنفسنا خارج التاريخ وبدون أمل ؟.

ثانيا - العرب ومواجهة الرهانات والتحديات الجديدة

تؤكد المؤشرات الأولى أن بداية هذا القرن الحادي والعشرين تتجاذبه نظرتان مهيمنتان ومعولمتان، أفرزتتهما العشرية الأخيرة من القرن المنصرم؛ وهما: النظرة التي تقوم على تحرير الاقتصاد والتدويل وإزالة الحواجز، والأخرى تدعو إلى التكتل بمختلف أشكاله. ويرافق هذا التحول الإستراتيجي في الطروحات النظرية والعلمية صعود تيار جارف يوظف مقولة الصراع كآلية للتعامل مع التحولات المعولمة والإقتراب أكثر من فهم الحقيقة المحلية. في مقابل نمو وتضخم تيارات متطرفة تعتمد على العنف المادي-الفيزيقي وتشويه الآخر.

ومع استمرار الهيمنة الرأسمالية في ضوء حضارة التنميط التي تسعى العولمة لفرضها يقدم المنتصرون نموذجا لبناء مجتمعات قادرة على النمو والانسجام مع البيئة وتحقيق التوزيع العادل للثروة والدخل. ولئن كان هذا النموذج

يقوم على تعميم الديمقراطية الليبرالية كشكل نهائي للسلطة على البشرية؛ فإن أنصاره يعتمدون في الترويج له على القوة العسكرية للمجتمع الأمريكي التعددي- الديناميكي، والقدرة على العمل الجماعي المتناسق كما هو الحال في المجتمع الياباني. وغير خاف أن هذا المنحنى الاستعماري الجديد قد أفرز أشكالاً جديدة من الاستغلال والنهب وتعميق التبعية والتخلف؛ الأمر الذي يتطلب تبني استراتيجيات تنموية لتجنب المآل الكارثي الذي تخططه الدوائر الاستعمارية للبلدان العربية.

ورغم تآكل البدائل التي انتجتها هذه البلدان خلال السنوات الماضية، إلا أنها مضطرة للمرور من جديد عبر خيار من الخيارات الثلاثة المتاحة أمامها، وهي خيار التنمية الشاملة المعتمدة على الذات، والقائمة على القطاع العام كقطاع رائد يلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وخيار الاندراج في النسق الرأسمالي العالمي وتطبيق وصفات الليبرالية الجديدة. أما الخيار التوفقي فينبط من مقولات التنمية المستقلة المستدامة؛ الاعتماد المتبادل؛ التراكم المحلي لرأس المال؛ تطوير القدرة التقنية⁽¹⁹⁾... الخ.

ورغم أن البلدان العربية قد جربت كل هذه الخيارات؛ إلا أن المسألة المحورية التي يجب التأكيد عليها هنا هي أن الإستراتيجية التنموية المتمحورة على الذات؛ التحرر الاقتصادي، التحكم في الموارد والثروات العربية؛ التصدي لمخططات الصهيونية والتوسع الكوني للرأسمالية؛ هي البديل الأنسب للإمساك بخصوصيات وتعقيدات تضاريس الواقع الاجتماعي والطبقي العربي، ومواجهة التحديات والرهانات الجديدة. وهذا بطبيعة الحال في ضوء تكوين رؤية واضحة عن طبيعة الغد العربي الأفضل الذي نتمناه أو نطمح إليه.

وفي ضوء هذه الملاحظات؛ دعونا الآن نفحص الفرضيات المحتملة حول حقيقة التحديات والرهانات الجديدة، بهدف استجلاء بعض جوانب الغموض التي تحيط باستمرار ترددي الوضع العربي:

- يرتبط استمرار هذا الترددي بتخلف الإنسان العربي وخضوعه لشتى صور المحاصرة والتهميش.
- يرتبط استمرار ربوض المجتمع العربي في أدنى الترتيب الكوني بضعف الأداء الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والثقافي.
- يساهم انتشار الفساد في استمرار ترددي الوضع العربي وتعقد مشكلاته .
- يساهم التطرف والخلافات المذهبية في تأجيج الفتنة وعدم الاستقرار.
- يرتبط تطوير الأداء العربي بالإصلاحات السريعة والجذرية في مختلف الميادين.

- إن التغلب ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية مرتبط بإزالة الخلافات العربية وتجسيد وحدة الانتماء الثقافي بوحدة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، إلى جانب تحرير العراق وفلسطين ولم الصف العربي.

وعلى الرغم من تعدد الآراء والمواقف، واختلاف وجهات النظر حول هذه الفرضيات؛ فهناك أمر لا جدال فيه و هو أننا أمام وضع عربي قد وصل إلى

مستوى غير مسبوق من الانقسام والصراع وغياب الإرادة الجماعية؛ الأمر الذي يتطلب وثبة عربية ناجعة، لنتمكن من مواكبة التحولات ومواجهة الضغوط التي تفرض علينا من خارج نطاقنا. وبهذا الخصوص نكاد نلمح إجماعا بين الباحثين والكتاب العرب حول الحاجة إلى ترميم العلاقات العربية؛ استعادة التضامن والتنسيق، التكتل ، الوحدة الإصلاحات ، تغيير الأنظمة...الخ.

ومن نافلة القول أن قضية وحدة الانتماء الثقافي قد احتلت حيزا كبيرا ضمن اهتمامات وكتابات الاجتماعيين العرب والأجانب، وذلك في محاولة لتبيان أهمية هذا العامل في تحقيق الغد العربي الأفضل. فميرسكي (Miresky) عالج هذه المسألة من منظور الانتماء الوطني والديني حيث يعتقد أن القومية العربية لم تتبخر ولم يصبها الوهن ، وإنما أصبحت تحتل مكانة ثانوية في الوعي بسبب غموضها وعدم جدواها .ومع هذا فقد ظلت القومية فكرة قوية ومؤثرة فالعرب — رغم وجود الحدود الترابية— ما زالوا يملكون شعورا بوحدة الانتماء الثقافي ؛ الشيء الذي يمكنهم من العمل معا لمواجهة التحديات والرهانات الجديدة . وإن ما ينقص كل الأمم هو أولا ثقافة مشتركة وثانيا وطنية الدولة المدعومة بخلفية الانتماء القومي الذي يتجاوز الحدود الوطنية. وهذا تحديا ما يملكه العرب .ولذا يرى ميرسكي (Miresky) أن وطنية الدولة تمثل خيارا مناسباً للعالم العربي لأن فوائدها عليه أفضل بكثير من مجيء الجمهوريات الإسلامية.فهل تستطيع الصمود أمام النزاعات الطائفية والعشائرية؟. نعم الأمر ممكن ولكنه مرهون باستجابة وطنية الدولة إلى هذه المصالح عن طريق التمثيل العادل في الدولة. فالمهمة كما نرى صعبة وشاقة، لكن البديل لهذا هو مزيد من التفكك والفوضى⁽²⁰⁾ ، خاصة في حالة انتصار أي مشروع يرتبط بتزايد الصراعات والانقسامات داخل المجتمعات العربية.ومن ناحية أخرى يتزايد التأكيد في السنوات الأخيرة على عدد من البدائل لتجنب المصير الكارثي للشعوب العربية مثل المصالحة والتعاون العربيين، عقلنة الإقتصاد العربي ومختلف النظم الفرعية الأخرى، ديمقراطية الأنظمة العربية...الخ.

وبهذا الصدد يشير برهان غليون إلى ضرورة دفع مسيرة الثورة التقنية في البلاد العربية؛ لأنها وحدها هي التي تقدم للمجتمعات القيمة الإضافية التي تسمح لها بالبقاء في ساحة المنافسة الدولية. ومن يبق خارج الثورة الثقافية يحكم على اقتصاده بالهرم واللافاعلية، وعلى مجتمعه بالتقهقر والانفجار . وهنا نجد برهان غليون يدعو إلى بناء فاعلية اجتماعية قادرة على الإنجاز والتراكم ، لأن مستقبل المجتمعات العربية أصبح مرتبطا بالأداء الاقتصادي للنظم وبقدرتها على المناورة الدولية، دون أن نغفل تركيزه على ضرورة القيام بإصلاحات سريعة وجذرية.ولذا فهو ينظر إلى المستقبل العربي في ضوء ثنائية تحديات المسؤوليات وتحقيق الإصلاحات⁽²¹⁾ .وفي الإتجاه نفسه تقريبا يطرح سمير أمين بعض القضايا المتعلقة بفهم وتحديد موقع الوطن العربي في النظام العالمي.وباستناده إلى معيار القدرة التنافسية أدرج البلدان العربية ضمن فئة البلدان التي تعمل فيها نسبة متدنية من السكان العاملين في النشاطات التنافسية؛ الأمر الذي دفعه إلى القول أن المراكز

الأساسية القائمة اليوم هي مراكز الغد، ومهمشي اليوم هم مهمشو الغد. وبما أن البلدان العربية تنتمي للفئة المهمشة في النظام العالمي (وهذا يعني أن وزنها يساوي صفراً في النظام العالمي) فإنه يتوجب عليها تطوير استراتيجية بديلة ستكون بمثابة مصالحة تاريخية توفر الظروف الملائمة للتحرك والمناورة⁽²²⁾.

وهكذا، وضمن هذا المنظور يؤكد فريق من الباحثين على ضرورة تحديد معالم استراتيجية عربية للتقدم الاقتصادي – الاجتماعي، ويؤكد فريق آخر على شروط التكيف لأوضاع القرن الحادي والعشرين، في حين يقر فريق ثالث أهمية إنشاء كتلة اقتصادية عربية واحدة حتى لا تبقى الأمة العربية أجزاء ممزقة أمام تنامي وتزايد الآثار الاقتصادية لاتساع ظاهرة الرأسمالية. وفي مواجهة التردّي المتوقع في بداية هذا القرن، لابد من تبلور قوى اجتماعية وسياسية جديدة حاضنة لمشروع التغيير الذي يسعى لتحقيق هدفين، يدور أولهما حول تصحيح العلاقة اللامتكافئة بين الإقتصاد العربي والعالم الخارجي، أما ثانيهما فيتّحور حول الانحياز لمصالح الجماهير العريضة عن طريق تحقيق العدل الاجتماعي وتطوير قوى الإنتاج – الذاتية لتحقيق التنمية المستقلة. وهذه القوى الاجتماعية تمتد لتشمل الجيش، التيار التقدمي، البورجوازية الصغيرة... الخ.

وفي الوقت نفسه ظهرت العديد من الدراسات التي تتوقع استمرار الوضع العربي المتردي وتفاقم الأنظمة العربية القائمة على المستويين الاجتماعي والسياسي ودخولها طور الهرم والتحلل⁽²³⁾، وتزايد وتيرة الصراعات والانفجارات الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، تدل المعطيات الواقعية⁽²⁴⁾ أن العرب لم يبلوروا استراتيجية محددة لتحديد ما يريدونه في بداية هذا القرن الجديد. والأدهى من ذلك أن الحكومات العربية على اختلاف مشاربها واختلافاتها ما زالت منهمكة في "ترقيعاتها" التي تضمن البقاء مدة قد تحقق من خلالها بعض الانجازات الهزيلة والمصالح الآنية. وتلك مسألة متأصلة في النظام العربي الذي أوصلنا إلى ما نحن فيه من تخلف وتبعية وتشرذم. ودون الخوض في تفاصيل وتعقيدات خاصة بتحليل هذا النظام البائس، يمكن لنا رصد ثلاثة اتجاهات رئيسية تطبع اتجاهات الحكومات العربية خلال السنوات الأولى من هذا القرن الحادي والعشرين:

1. الإنهمك في مشاكل محلية، يعاد إنتاجها بفعل آليات الفساد المتجذرة في البناء الاجتماعي.
2. الانصياع الكلي للنظام الرأسمالي الجديد والتحكم في مقدرات الأمة العربية. وهنا تحضرني طروحات أحد الباحثين العرب التي تقيد أن العرب يدخلون القرن الحادي والعشرين وقد تم تجريدهم من أسلحتهم الإستراتيجية فهم بلا «ثورة» وبلا «ثروة».

3. بقاء حكومات القرن الحادي والعشرين تواجه رهانات وتحديات القرن العشرين مثل الأمن الغذائي والمائي، وتحديات العلم والثقافة والمعرفة، دون محاولة تنمية استراتيجية فعالة ومعقنة لمواكبة عالم المعرفة والتكتلات.

وفي نفس السياق ، توضح الشواهد الواقعية أن العرب لا يريدون شيئاً، لأنهم غير قادرين على أي شيء. فهم متخلفون ويعيشون تحت رحمة الآخر؛ وبالتالي فأوضاعهم مرشحة لمزيد من التردّي والإنقسام والصراعات المعلنة وغير المعلنة. لذا فإن فشل الأنظمة العربية بنخبها المختلفة يطرح حلاً ملحا لا بديل عنه وهو: أنتم فشلتم وجليتم العار لأمة عظيمة، فأفسحوا الطريق أمام الجيل الجديد لإنقاذ ما تبقى ، وإعادة هيبة ومكانة العرب في كل مناحي الحياة.

والشيء المؤكد أن حقيقة ما نريده نحن في بداية هذا القرن هو الثورة على الذات وتحمل المسؤوليات . لهذا يبدو جلياً أن التغيير أصبح ضرورة ملحة لتجنب مزيد من التناقم والتحلل، لكن المشكلة التي تبقى مطروحة تتعلق بطبيعة الفئات التي ستتولى هذا التغيير. ورغم قناعتني الراسخة بأن الميسيرين اليوم هم الميسطرون غداً، فإنني أطلع كيقية المواطنين العرب إلى رؤية قوى اجتماعية جديدة تؤمن بأن العلم هو أساس التقدم ، وتعمل على تحقيق العدل والمساواة ، وإنهاء حالة التبعية لنظام قام وتطور وهيمن في ظل آليات الاستغلال والقهر والاضطهاد . ولذا قد يكون من غير المبالغ فيه القول بأن تصدع النظم العربية واتساع نطاق الفقر سيفضي لا محالة إلى مزيد من الانتكاسات والتدهور الذي سيدخل عدداً من البلدان العربية في صراعات محلية مفتوحة ومواجهات حدودية عنيفة . وهذا ما تؤكده الكثير من الدراسات الاستشرافية للمستقبل العربي . ولعل من أهم هذه الدراسات مشروع المستقبلات العربية البديلة الذي طرح سينار يوهين، هما السيناريو الاتجاهي و السيناريو البديل أو التفاؤلي ، فضلاً عن تحديد بعض الاتجاهات المستقبلية مثل التراجع عن مشروعات التوحيد القومي، مزيد من التفكك والتفوق القطري ، تنامي تدويل الحياة الاقتصادية الاجتماعية العربية... الخ . هذا ، ويؤكد منجزو مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي على أهمية عمليات النمذجة لفهم مسارات المستقبل⁽²⁵⁾ .

وإذا أمعنا النظر في كثير من هذه الدراسات، لاحظنا أنها تؤكد قضيتين أساسيتين تتعلق أولهما بأشدتاد التناقضات، وتتضمن الأخرى وجهة نظر النماذج العالمية للمنطقة العربية في ضوء كونها مخزناً للنقط والوقود على المدى الطويل. ورغم أن هذا الطرح يستند إلى معطيات الواقع العربي وتدعمه النماذج العالمية والدراسات المستقبلية الدولية التي تنذر بتعمق تجزئة وتمزق الوطن العربي، إلا أن بعض الدارسين يقدمون صوراً متفائلة عن المستقبل العربي وذلك في ضوء ما يملكه من مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة.

ويبدو هذا التفاؤل أوضح ما يكون في سيناريو الإصلاحيين الذين يتوقعون إدخال بعض التعديلات في العلاقات العربية، خاصة بعد قيام الدولة الفلسطينية ، تحرير العراق، مواجهة الضغوط الامبريالية المتزايدة، تنقية الأجواء العربية المتوترة وحل المشكلات العالقة و"ترسيم" الحدود بصورة نهائية بين كل البلدان العربية. والجديد الذي نريد تسجيله هنا هو أن الإصلاحيين يتوقعون استقراراً في الأوضاع العربية، وتقارباً فلسطينياً-إسرائيلياً. وفي سعيهم لرسم هذه الصورة

ركزوا على أحداث ثلاثة ستشهداها الساحة العربية ونحن في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين:

- 1- تطبيع العلاقات العربية - الاسرائيلية، مع استمرار التوتر العربي - الاسرائيلي، حسب ما تقتضيه مصلحة الدول الغربية في النظام الدولي الجديد.
 - 2- تدعيم دول المركز لتمزق البلدان العربية وإحكام الحصار حول الاقتصاد العربي ووضعه في قبضة النظام الرأسمالي.
 - 3- زيادة حدة الفروق الدخلية بين البلدان العربية وزيادة حدة الشعور القطري.
- وهناك وجهة نظر أكثر تفاؤلاً من تلك التي قدمها الإصلاحيون، عبر عنها دعاة سيناريو التغيير حينما أوضحوا أن المؤسسات القطرية والقومية ستشهد تحولاً في تنظيمها ورؤاها المستقبلية، الشيء الذي يعمل على انفراج العلاقات العربية- العربية المتميزة بالتوتر والريبة من ناحية، ويمكن البلدان العربية من تحقيق تكامل اقتصادي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية المتنامية من ناحية أخرى. وفي مقابل ذلك، يعتقد آخرون أن ما يحدث في العالم العربي خلال السنوات القادمة هو نتاج حتمي لما حدث من ممارسات عربية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي:
1. الشحن الطائفي، و زرع بذرة الطائفية.
 2. اتساع رقعة الإرهاب المرتبط بالجماعات المتطرفة المدعومة من طرف الدوائر الامبريالية (أداة تخريب داخلي).
 3. تعاظم استمرار تردي الوضع العربي، وتنامي عمليات الاختراق والهيمنة الأمريكية.
 4. زيادة حدة التوتر والصراع داخل وبين البلدان العربية، تطبيقاً لأهداف الإمبريالية الجديدة.
 5. انتشار الصراع بين الزعامات العربية، تبعاً للأدوار التي تحددها واشنطن وحلفاؤها.
 6. التسلط وغياب الديمقراطية وتسارع وتيرة ظهور حركات الاحتجاج والمعارضة.
 7. إحياء الصراعات العربية التي لم تحل وإنما تمت تهدئتها.
 8. استمرار الجماعات الدينية في ضغوطاتها. وتهييج الساحة العربية.
- وبرغم ما نلاحظه من نزعة تفاؤلية أو تشاؤمية فإن المستقبل العربي القريب لن يفلت من الآثار الصعبة التي ستواجه العرب في السنوات المقبلة من جراء مواريث المرحلة الراهنة المخيفة وتراكماتها. وبهذا الصدد أشير إلى أن الهوة التي يعيشها العرب وانخفاض مستوى تحضرهم يدعمان البناء القبلي الموروث ويكرسان الصراعات القبلية التي أنهكتها في الماضي، وما زالت تصنع أحزاننا اليوم. وإن كنت أميل إلى رؤية المستقبل العربي "يتردى" أكثر مما هو عليه (غليان، اضطرابات، تغيرات وقلق)، فإن هذا لا يعني أن المجتمع العربي قد بلغ

مرحلة الإنهيار أو على حد تعبير **غولدر Gouldner** أن الأزمة لا تعني أن المريض سوف يموت، لكن المؤشرات الواقعية توحى بانطواء الأنظمة العربية على تناقضات حادة أربكت دواليبها وعرضتها لتغيرات شاقة ومرهقة وقد تعصف بها أو تعرضها لخطر التدمير الذاتي والانقسام والصراع، إذا لم تدرك في الوقت المناسب أهمية تطوير استراتيجية عربية تقوم على العمل المشترك والتعاون في كل المجالات. وهنا يحضرني المثل البرازيلي القائل : عندما نحلم معا فسيكون ذلك بداية الواقع الحقيقي. فلنعمل إذن كجبهة عربية واحدة لمواجهة الرهانات والتحديات الجديدة التي أفرزتها الأشكال الجديدة من الهيمنة والتبعية مثل التدخل في الشؤون الداخلية باسم القانون الدولي وخاصة في المناطق التي تنشب فيها نزاعات؛ الردع العسكري الآليات الجديدة التي تستند إليها الإيديولوجية الجديدة لحقوق الإنسان، هذه الإيديولوجية التي يبدو أنها تشبع حب السيطرة الذي يطبع النموذج الأمريكي الرأسمالي الليبرالي الجديد، فضلا عن استعمال وسائل جديدة من أجل إقرار نماذج أفضل للحكم كفيلة بأن تحاسب لا من قبل الشعوب التي تدير شؤونها، وإنما من قبل هيئات خارجية جعل منها أداة شرعية تلجأ إليها الشعوب المضطهدة، عمليات إعادة التقييم والتعديلات الهيكلية، الأخطار الجديدة ذات الصبغة المحلية⁽²⁶⁾، العولمة وآليات انتشارها⁽²⁷⁾... إلخ.

كل هذه الرهانات والتحديات الجديدة تستوجب البدء بتقييم واقعي للإمكانات العربية وتطوير استراتيجية متكاملة تقوم على التعاون الفعال والمشاركة في مسيرة الثورة التقنية ومحاولة اختراق المجال المغلق الخاص بتكنولوجيات الجيل الجديد، وذلك حتى يتسنى لنا نحن العرب تجاوز أوضاعنا المتردية وتشكيل مستقبلنا بأيدينا⁽²⁸⁾. إن هذا المسعى يطرح الأمل في ظهور اتجاهات وقوى جديدة يمكنها في ظروف مواتية، أن تنمو ويشد ساعدها لتحتل مكانها في الأحداث القادمة. ثمة تساؤلات وإعادة نظر، ونقد ذاتي لإستيعاب دروس العلم والعمل والبحث عن وسائل وطرق نضال جديدة⁽²⁹⁾، لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وبناء مجتمع المعرفة: مجتمع الإنجاز والفعالية، مجتمع الحرية والديمقراطية، مجتمع العدل والمساواة.

المراجع:

- (1) عبد العزيز جراد، العالم العربي بين ثقل الخطاب وصدمة الواقع (ترجمة صالح بلحاج)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص4.
- (2) أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، دار المعارف، القاهرة 1981، ص 228.
- (3) Adda,J, La Mondialisation de l'économie :1.Genese, Casbah, Editions, Alger, 1983, p3
- (4) فتحي أبو العنين. الثقافة العالمية: ملاحظات حول آليات الهيمنة. في أحمز زايد وسامية الخشاب (تحرير)، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة القاهرة، 1993، ص328-334.
- (5) رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989، ص 27.
- (6) المرجع نفسه، ص 102-103.
- (7) ناصيف حتي "العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية". المستقبل العربي السنة 18، العدد 200، أكتوبر / تشرين الأول 1995، ص 25.
- (8) برهان غليون، "الوطن العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين"، المستقبل العربي، السنة 21، العدد 232، حزيران/ جوان 1998، ص 21-23.
- (9) محسن توفيق، "آثار التلوث البيئي على المياه العربية و ثرواتها الطبيعية" في: تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، مركز الدراسات العربي-الأوربي، دار بلاب، بيروت، 1998، ص 321.
- (10) Allaout,P, Mondialisation et Globalisation des notions équivoques, I.N.P.S, Alger, Décembre 1998, pp 65-67.
- (11) Portes,A, La mondialisation par le bas, actes de la recherche en sciences sociales, N129, Septembre 1999, pp 15-16.
- (12) عصام الخفاجي، التطور، التبعية، الرأسمالية: دراسة في تجربة شرق آسيا، جدل:كتاب الاجتماعية، العدد 3، 1992، ص 103-108.
- (13) اسماعيل قيرة، "الذات العربية الممزقة: التحديات الراهنة والمستقبل" شؤون عربية، العدد 83، سبتمبر 1995، ص 25-28.
- (14) السيد أحمد الم رابط "التبادل التجاري العربي: حاضره ومستقبله" في: الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوربي، ريس، 1996 ص285-286.
- (15) اسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1997، ص 28.
- (16) محمد عباس، 73 مليون عربي تحت عتبة الفقر، النصر، العدد 101، سبتمبر 1997، ص12.
- (17) اسماعيل قيرة "الفقراء بين التظير والسياسة والصراع"،المستقبل العربي، السنة21، العدد 241، مارس 1999، ص41.
- (18) المرجع نفسه، ص 52.
- (19) أسامة عبد الرحمن "تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد"، المستقبل العربي، السنة 21، العدد 242، ماي 1999، ص 175.
- (20) جورج ميرسكي "الانتماء الوطني والانتماء الديني في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: دراسة مقارنة للعلاقة بين العوامل الدينية والوطنية" (الترجمة بلعزفي ، نقد: مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، العدد 12، 1999، ص 20-21.

- (21) برهان غليون " الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين :تحديات كبيرة وهمم صغيرة". المستقبل العربي، السنة 21. لعدد 232، ماي 1999، جوان 1998، ص 21—29.
- (22) سمير أمين "موقع الوطن العربي في النظام العالمي". المستقبل العربي، السنة 18، العدد 201، نوفمبر 1995، ص 16—19.
- (23) محمود عبد الفضيل: التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية للأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945-1975، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1977، ص 222، 223 .
- (24) هذه بعض نتائج الدراسة الميدانية التي أنجزتها حول موقع الجزائر في النظام الدولي العالمي، ولقد قدمت في أعمال الملتقى الدولي الذي انعقد يومي 22-23 بجامعة قسنطينة حول الجزائر والعولمة.
- (25) محمود عبد الفضيل: الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل: نظرة تقويمية" عالم الفكر، المجلد 17، العدد 4، 1-2-1977/3، ص 85.
- (26) دحو جربال، "تقديم"، نقد : مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، العدد 12، 1999، ص 5—6
- (27) Adda, J, La mondialisation de L'économie : 2.Problèmes, Casbah. Editions, Alger, 1998, p5
- (28) محمود عبد الفضيل، الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل...، مرجع سابق، ص 72.
- (29) رزق الله هيلان، التسليح، الاقتصاد والسلام، العرب في عالم أحادي القطب؟، جدل: كتاب العلوم الاجتماعية، عدد 1992، 2، ص 219.